الأساس الدستوري للتخطيط والتنمية في العراق

مكي محمد ردام
عضو لجنة بحوث ودراسات
مكتب المدى / بابل

تتبلور تدريجياً التصورات لواقع الاقتصاد العراقي لدى القادة والمهتمين والمختصين في هذا الشأن، بعد التغيير، معتمدين على اساسين أو محورين:
١- مشروع بريمر الاقتصادي الذي نشر خارج البلد وعرضت أجزاء منه مترجمة للدكتور ياسر صالح في طريق الشعب.
٢- قانون إدارة الدولة.
(مادة ١٤) (مادة ١٦ أ-ب) (مادة ٢٥ أ-ب-ج-د-هـ) (مادة ٥٦(أ-ب-ج)، وأيضا (مادة (٥٧).
٣- وسوف أحاول مناقشة الموضوع من خلال محور ثالث هو:
الأساس الدستوري للتخطيط والتنمية في العراق من واقع علاقته بالموارد العامة.
فعلى الرغم من سلامة القاعدة النظرية التي تبناها النظام الشمولي، فقد كان للقرارات الفردية ذات الطابع الأحادي الرؤيا الآنية دوراً كبيراً في عدم فعالية أجهزة التخطيط في رسم الصورة الاقتصادية / الاجتماعية حتى تلك التي أقرت في المؤتمرات النظرية التي تخص برامج التخطيط والتنمية الوطنية، وأيضاً تلك التي تتعلق بالتكامل الاقتصادي العربي الذي يعد البعد الأول والمنطلق العقائدي في سياسته المعلنة.
فكانت السنوات العشر الأولى للنظام ٩٦٨ - ٩٧٨ والتي شهدت ارتفاع أسعار النفط الخام وضخامة إيرادات الدولة، ابتكر أسلوب أطلق عليه في حينه (التنمية الانفجارية) تهرباً واضحاً من أتباع الأسلوب المنهجي - المخطط - المتوازن الذي كان يطرحه منظروه وما يؤدي إليه من تقيد رأس النظام بالميزانية العامة (الشرط الأول للخطط) وهو تحقيق التوازن بين الإيرادات والإنفاق، ولكن كانت دولة العراق المنفردة بين دول العام التي لا يعرف المختصون فيها (المالية والنفط) مقدار الإيرادات السنوية من النفط على الأقل.
أما الآن فقد ورد في ديباجة قانون إدارة الدولة عبارة صريحة (ولغرض رسم الملامح لمستقبل العراق الجديد) حيث تعني التدخل في وضع السياسة الاقتصادية مبتدئين بالمادة ١٤ والتي ضمنت للفرد الحق بالأمن والتعليم والعناية الصحية والضمان الاجتماعي، وعلى الدولة العراقية بحدود مواردها ومع الأخذ بالاعتبار الحاجات الحيوية الأخرى، أن تسعى لتوفير الرفاه وفرص العمل للشعب.
وفي هذه المادة أعطى الدستور الحق فقط بالأمن والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي، حيث يندر وجود دستور في العالم ينكر وجود هذا الحق على مواطنيه. لكن الفرق هنا بين العراق وغيره من البلدان أنه بلد فيه من الموارد النفطية الكبيرة وهي موارد عامة ملك جميع الشعب العراقي، وعلى هذا الأساس أن الفقرة المذكورة لم تحقق طموح الشعب العراقي وكان المفروض أن تكون بصيغة (تمكين الفرد العراقي من التمتع بالتعليم والأمن..)
ثانيا: (المادة ١٦)
أ- للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ وحتى الآن والعراق يمتلك قطاع عام شرع العراقيون في بنائه وهذا يعني أن له عمق اكثر من ٨٠ سنة ومن قوة عمل وأموال العراقيين، وارتباطاً في المادة (١٤) فقد نعم أبناء العراق ولسنين عديدة بمجانية التعليم والرعاية الصحية والتي وصلت حد إيصال المريض من وإلى سكنه بسيارة الإسعاف العامة، ناهيك عن العمليات الصغرى والكبرى دون أن يدفع المواطن درهماً واحداً حتى استكثرها رأس النظام السابق، فطبق نظام التمويل الذاتي والذي يعني تحمل المواطن (الكلفة الكاملة للخدمة الصحية والعلاج).
وفي الوقت الذي أوجبت المادة (أ- ١٦) على المواطن الحماية على الأموال العامة دون أن تذكر حقوقه في التمتع بهذه الأموال إلى جانب واجبه بالحماية.
١٦- ب - اقرت المادة أن الملكية الخاصة مصونة ولم تقر لها بالحماية والدعم، وهذا مهم أيضاً فإن عدم الإقرار بدعم القطاع العام والملكية الخاصة كمنهج يقره الدستور ويكون ملزماً للتوجهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة وترك الموضوع للاجتهاد والاختلاف والصراع المستقبلي يمثل ثغرة كبيرة.
ولما كانت المادة ١٦ خرساء بفروعها. فإن المادة (٢٥) نطقت بأن (تختص الحكومة العراقية الانتقالية برسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية...
وتجرأت بإقرار مبدأ تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي عن طريق رسم سياسته وهذا يعني تشكيل الجهاز التخطيطي الفني الذي تكون أول مهماته الكبيرة والخطرة هي تحديد وحصر الموارد المالية العراقية:
١- الموارد العامة: أي تلك التي يمتلكها جميع أفراد ومكونات المجتمع العراقي وهي الموارد المادية في باطن الأرض من مواد خام وثروة مائية وغيرها.
٢- موارد الإنتاج للقطاع الخاص والمختلط والتعاوني وفروعه المختلفة.
٣- المواد الأخرى.
وعلى ضوء حقيقة وجوهر أن الموارد العامة العراقية وليست الخاصة هي الأساس المادي الواقعي، الشرعي والقانوني للتنمية في العراق، وتأتي الأموال الخاصة والشركات سواء كانت وطنية أو أجنبية في الترتيب الثاني في الموقع الاقتصادي وهذا ما يمتاز فيه العراق عن غيره من كثير بلدان العالم وعلى هذا الأساس القانوني - الشرعي يجب ان تتشكل مؤسسات الدولة التخطيطية والإنمائية على ضوء موارده الذاتية الكبيرة لا على أساس ما تمنحه الدول الأخرى، أن رسم صورة مستقبل العراق من طريق مساهمات الدول المانحة تعتبر حالة مؤقتة / طارئة في الاقتصاد العراقي تختلف بالتأكيد عن رسم صورته اعتماداً على موارده الذاتية الهائلة. وعلى هذا الأساس يجب ان توضع المفاهيم والدلالات الاقتصادية والتخطيطية والتعريفية لأنها الأساس القانوني لفهم واستيعاب تصور عمل هذه الأجهزة.
وهذا ما ذهبت إليه الفقرة (هـ) من المادة ٢٥ بشكل واضح بأن توزع الواردات الناتجة عن الثروات الطبيعية عن طريق الميزانية العامة وبشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد، والأخذ بنظر الاعتبار المناطق التي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق ومعالجة مشاكلها بشكل إيجابي واحتياجاتها ودرجة التطور في المناطق المختلفة من البلاد وقد أكدت هذه المادة الأساس القانوني والدستوري الذي يجب في ضوئه يتم تشكيل الأجهزة الرسمية التي تضمن حق المجتمع العراقي من التمتع بثرواته الطبيعية أولاً وهذه هي القاعدة الحاسمة في تقرير (توجهاتنا في السياسة الاقتصادية) وليست التوازنات السياسية الداخلية والدولية الراجحة بقوة لمصلحة التطور الرأسمالي بصورته الليبرالية الجديدة ثانياً.
فهذه التوازنات تأتي في الدرجة الثانية من الأهمية لكونها تتغير، بتغير الظروف الدولية ولأنها أيضاً تأتي بعد الشروط الجوهرية الذاتية النابعة من طبيعة الاقتصاد الوطني العراقي (الوحيد الجانب كونه يعتمد أولاً على موارده الطبيعية) حتى وإن كانت ناضجة فهذا موضوع آخر لا علاقة له بالأساس الدستوري / القانوني للتنمية.
أما في الفقرة ج / مادة ٢٥ حيث ينتقل قانون إدارة الدولة (عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق) في رسم السياسة المالية، وإصدار العملة، وتنظيم الكمارك، وتنظيم السياسة التجارية ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وإنشاء بنك مركزي وإدارته، وبقدر تعلق الأمر بالموضوع الذي نتناوله هنا عن دور أجهزة التخطيط، فهذا يعني تشكيل لجنة عليا من خبراء التخطيط الاستراتيجي من أصحاب الرؤيا السياسية / الاقتصادية الذين يمثلون القوى الشعبية - أصحاب المصلحة الحقيقية في رسم السياسة الاقتصادية في البلد في وضع إطار هياكل اجهزة التخطيط على عكس ما كان متبعاً في وزارة التخطيط في العهد السابق، والذي كانت سلطة التخطيط والقرار مركزة بيد شخص واحد، برغم أنها من الناحية الشكلية موزعة ضمن نطاقات ثلاثة، هي:
١- مجلس قيادة الثورة.
٢- مجلس التخطيط.
٣- قرار رأس النظام.
ولكن الجديد المتوقع في العلاقة بين الاتحاد (المركز) والمحافظات أو الاتحاد (المركز) والأقاليم على عكس العلاقة السابقة التي كانت تحكم المحافظات بواسطة الأوامر والتعليمات المحددة الصارمة مركزياً حيث سيكون جهاز التخطيط في المحافظة يرتبط بالخطوط العامة العريضة ذات الطابع العراقي من جهة ويستمد أيضاً من خصوصية المحافظة وشخصيتها الذاتية المستقلة وذات التركيبة الاقتصادية الاجتماعية المعينة كأن تتميز محافظة ما بالنشاط التجاري الغالب أو الزراعي الغالب أو السياحة الدينية أو يتوزع على أكثر من نشاط واحد مثلاً الثروة المائية والسياحة في وقت واحد لمحافظة واحدة، وبالتالي فإن جهاز التخطيط في المحافظة سوف يتشكل بأسلوب يستوعب ويتناغم من التوجه العام للتخطيط الكلي زائداً ما هو خصوصي في المحافظة والإقليم كما ورد في المادة (٥٦ - أ) أن يقوم مجلس المحافظة في تنسيق عمليات الوزارة الاتحادية داخل المحافظة ومراجعة الخطط السنوية وميزانياتها فكيف يقوم المجلس بهذه المهمة المركبة؟ التي تبدأ من توفير البيانات والمعومات الإحصائية والقدرة على تحليلها على ضوء ما يجري في الحكومة الاتحادية وعلى مستوى العراق دون تشكيل للجهاز الفني التخطيطي العلمي المرتبط بمجلس المحافظة والذي يجب أن يعبر هيكله عن الحاجة التطبيقية لهذه العملية، وعلى هذا الأساس نستطيع الحديث عن الميزانية المحلية وارتباطها بالميزانية العامة ومصادر وحجم التمويل الخاصة بها وماهية الحاجة والضرورة التي تدفع أو تلزم المجلس في فرض الضرائب والرسوم لزيادة إيرادات الميزانية من أجل تحقيق الموازنة وأن ما يجب أن يقال حول ما ورد في هذه المادة (٥٦) من المبادرة بإنشاء مشروعات وتنفيذها على مستوى المحافظة وحدها - على إننا نفهم المبادرة - بأنها عمل واع هادف تصب نتائجه في النفع العام، فإن دور ونشاط جهاز التخطيط والإحصاء الفني الذي افترضنا تشكيله حسب متطلبات النظام الجديد لا يترك مجالاً دون تغطية وفق إطارات المسح القطاعي (صناعي، زراعي، خدمات) فالمقصود هنا حين تكون هناك مبادرة لاقتراح مشروح يعني أن هناك تصورا ناقصا في وضع خطط التطوير التي يجب أن لا تمر دون نقاش أي (مراجعة خطط الوزارة لتعارضه مع روح هذا القانون وبعض نصوصه (مادة ١٠) التي تقول (يقوم ممثلوه بتشكيل الهياكل الحكومية لدولة العراق) ومع الفقرة جـ المادة ٥٦ التي نحن بصددها الآن التي تمنح الإدارات المحلية والإقليمية سلطات إضافية على أساس مبدأ اللا مركزية.
ونستطيع القول بأن قانون إدارة الدولة قد وضع الضوابط التخطيطية والتوجهات العامة في الفقرة هـ من المادة ٢٥ في كيفية إدارة الثروات الطبيعية والتي وصفها بأنها تعود لجميع أبناء الأقاليم والمحافظات في العراق.
١- توزع بشكل منصف.
٢- عن طريق الميزانية العامة.
٣- تتناسب مع حجم السكان للإقليم والمحافظة.
٤- قطع جزء من الإيرادات العامة وتخصيصها للمناطق التي أهملها النظام.
فمن الضوابط الأربعة المذكورة، ومع خصائص وسمات الإقليم أو المحافظة تتوفر المادة الأولية لتشكيل جهاز التخطيط القادر على تهيئة الأوليات والبيانات والاستبيانات التي تقوم بها الأجهزة المسؤولة عن ظاهرة معينة تضاف إليها خبرة المؤسسات العلمية، الأكاديمية لمحليات الإقليم والمحافظة مدعومة بالقوى المحلية المعتمدة من منظمات وهيئات غير حكومية.

رومانيا تعتزم بحث تسوية الديون العراقية المستحقة

أعلنت رومانيا إنها مستعدة لبدء مباحثات مع العراق بشأن تسوية الديون العراقية المستحقة لبوخارست والتي تبلغ ٢,٦ مليار دولار.
وقال وزير مالية رومانيا ميها تاناسيسكو في اجتماع مع نظيره العراقي عادل عبد المهدي في بوخارست نحن مستعدون لبدء المفاوضات لتسوية الدين.
لكن تاناسيسكو قال إن الوفد العراقي يدرك المصاعب التي تواجه رومانيا في الوقت الحالي بحيث لا يمكنها قبول شروط نادي باريس. مضيفا أن الجانب العراقي يقبل إيجاد حل ثنائي.
من جانبه قال عبد المهدي إن شركة إرنست أند يونج وكيل الحكومة العراقية اتصلت ببوخارست للتعرف على مطالبها وقال إنه ستتواصل محاولات التوفيق ووضع أرقام مشتركة للبحث.
وفي الشهر الماضي وافقت الدول الدائنة في نادي باريس على شطب ٨٠٪ من ديون العراق المستحقة لأعضاء النادي وتبلغ ٣٨,٩ مليار دولار على ثلاث مراحل حتى عام ٢٠٠٨ ودعا قادة هذه الدول الدائنين من خارج نادي باريس مثل رومانيا أن يحذو حذوها.
وقالت رومانيا وهي واحدة من أفقر دول أوروبا إنها ستحاول استعادة ديونها من العراق بالرغم من دعوة نادي باريس.
وكانت الولايات المتحدة تسعى لشطب ما يصل إلى٩٥ ٪ من ديون العراق البالغة ١٢٠ مليار دولار فيما كانت فرنسا وألمانيا تطالبان بإلغاء نصف الديون العراقية فقط.

العراق وأفغانستان في محادثات مع منظمة التجارة العالمية

تعتزم منظمة التجارة العالمية إجراء مباحثات مع كل من العراق وأفغانستان حول انضمامهما إليها.
لكن محاولة إيران للانضمام إلى المنظمة قوبلت بالرفض بعد اعتراض الولايات المتحدة على طلبها للمرة الواحدة والعشرين.
ويتوقع أن يحصل البلدان على فوائد ضخمة من العضوية في المنظمة، التي تهدف إلى تشجيع التجارة الحرة.
بيد أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يستغرق وقتا طويلا. فانضمام الصين عام ٢٠٠١ جاء بعد خمس عشرة سنة، فيما تجري محادثات مع كل من روسيا والسعودية للالتحاق بها منذ عشر سنوات.
وتضمن العضوية في المنظمة التي تتخذ من جنيف مقرا لها حصول السلع التي تنتجها الدول الأعضاء على معاملة منصفة في أسواق الدول الأعضاء الأخرى، وهي سياسة باتت مرتبطة ارتباطا وثيقا بمبدأ العولمة.
الازدهار الاقليمي
وقد رحب وزير التجارة العراقي، محمد مصطفى الجبوري، بهذه الخطوة واعتبرها بنفس أهمية قرار أعضاء نادي باريس للدول الدائنة إلغاء ٨٠ ٪ من ديون العراق في تشرين الثاني المنصرم.
من جهة أخرى، قال مبعوث أفغانستان لدى الأمم المتحدة في جنيف، عمر أسد، إن قبول العضوية سيساهم في "الازدهار الإقليمي والأمن العالمي".
يذكر أن هناك حاليا ٢٧ دولة تحاول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
ويتعين على الدول الراغبة في العضوية إجراء مفاوضات مع الدول الأعضاء التي يعتزمون القيام بتبادل تجاري معها وإجراء تغييرات في القوانين التجارية الداخلية، حتى تتماشى مع قوانين المنظمة.
لكن قبل الشروع في دراسة الطلب، يجب أن يدعم كل الأعضاء الـ ١٤٨ في منظمة التجارة العالمية انضمام البلد المتقدم بالطلب مسبقا.
وقالت الولايات المتحدة إنها لن تقبل طلب إيران لأنها بصدد مراجعة علاقتها.
لكن دول أعضاء عديدة انتقدت هذه المعاملة، وقال سفير الإتحاد الأوروبي لدى المنظمة، كارلو تروخان، إنه ينبغي التعامل مع طلب إيران للانضمام "بمعزل عن المسائل السياسية".

منتجو وعمال النسيج المصريون يحتجون لاستبعادهم من الكويز

تظاهر نحو الف من عمال واصحاب مصانع النسيج والملابس الجاهزة في مدينة المحلة (دلتا مصر على بعد حوالى ١١٠ كم شمال القاهرة) احتجاجا على استبعادهم من اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة الموقعة مع اسرائيل والتي تمنح المنتجات المصنوعة فيها اعفاء كمركيا كاملا في السوق الاميركية.
وأفادت مصادر في مدينة الاسماعيلية (على قناة السويس) أن منتجي وعمال النسيج والملابس الجاهزة في المدينة كانوا يعتزمون تنظيم تظاهرة احتجاج للسبب نفسه ولكنهم تراجعوا بعد اتصالات مع الحكومة المصرية التي وعدت بادراج مصانعهم ضمن المناطق الصناعية المؤهلة، التي تعرف اختصارا بالكويز.

وأكد وزير التجارة الخارجية والصناعة المصري رشيد محمد رشيد للصحفيين انه حدثت تظاهرات في المحلة والاسماعيلية مضيفا انها لم تكن اعتراضا على الكويز ولكن لان هذه المناطق تريد ان تنضم الى الاتفاقية.
وأضاف ان اتصالات اجريت مع اصحاب المصانع في المدينتين وتم الاتفاق معهم على ضم منطقتيهم الى اتفاقية الكويز خلال الشهور المقبلة حتى تتمتع بالقدرة التنافسية نفسها وتتمكن من مواصلة التصدير الى الولايات المتحدة.
وكان رشيد يتحدث بعد لقاء بين الرئيس المصري حسني مبارك والممثل التجاري الاميركي روبرت زوليك الذي زار القاهرة لحضور مراسم توقيع اتفاقية الكويز مع اسرائيل.
من جهة اخرى تظاهر نحو ٥٠ صحفيا امام مقر نقابتهم في وسط القاهرة احتجاجا على توقيع اتفاقية الكويز التي اعتبروا انها تسريع غير مبرر للتطبيع مع اسرائيل.
وتقضي الاتفاقية بانشاء ثلاثة مناطق صناعية مؤهلة في مصر (القاهرة الكبرى والاسكندرية وبورسعيد) بشرط الا تقل القيمة المضافة في المناطق الصناعية المؤهلة عن ٣٥٪ وان تساهم فيها كل من اسرائيل ومصر بنسبة الثلث اي ٧،١١٪.
ووفقا لنص الاتفاقية لا بد ان تقع اجزاء من المناطق الصناعية المؤهلة في اسرائيل واجزاء اخرى في مصر الا انه لا يشترط ان تكون متلاصقة جغرافيا.
وقد يتم توسيعها الى مواقع صناعية اخرى خلال مهلة سنة.
وتؤكد الحكومة المصرية ان اتفاقية الكويز تتيح لها زيادة حجم صادراتها من الملابس الجاهزة خصوصا الى الولايات المتحدة.
وكانت هذه الصادرات مهددة بالتوقف اذ ستفقد اي ميزة تنافسية نهاية العام الحالي (٢٠٠٤) مع انتهاء المهلة التي منحتها منظمة التجارة العالمية لمصر وعدة دول نامية لتصدير حصة من منتجاتها من النسيج والملابس الجاهزة معفاة من الرسوم الكمركية.
وتعد الولايات المتحدة اكبر مستورد من مصر وثاني مصدر اليها. ففي العام ٢٠٠٣ بلغت قيمة الصادرات المصرية الى السوق الاميركية ١٤،١ مليار دولار معظمها صادرات نفطية بينما استوردت مصر ما قيمته ٦٦،٢ مليار دولار.

البنك الدولي سيقرض تركيا عشرة مليارات دولار

قال وزير الاقتصاد التركي علي بابا كان ان تركيا وصندوق النقد الدولي تفاوضا بشأن اتفاق يشمل تسهيلات قروض عند الطلب بقيمة عشرة مليارات دولار على ثلاث سنوات.
وأوضح الوزير التركي خلال مؤتمر صحفي مع مدير بعثة الصندوق رضا مقدم المسؤول عن ملف تركيا في صندوق النقد الدولي انهينا المفاوضات حول اتفاق جديد.
وأضاف باباكان ان قيمة التسهيلات الائتمانية عند الطلب التي ننوي استخدامها للسنوات الثلاث المقبلة هي عشرة مليارات دولار.
وشدد على ان الاهداف الرئيسية للبرنامج الجديد هي تحقيق نمو مستديم وخفض التضخم.
ونجحت تركيا في خفض معدل التضخم المزمن الى ما دون العشرة بالمئة وهي تعول على معدلات ٨٪ و٥٪ و٤٪ في الاعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ على التوالي ونسبة نمو تبلغ وسطيا ٥٪ بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧.
ومنح صندوق النقد الدولي في العام ٢٠٠٢ مجموعة قروض الى تركيا بقيمة ١٦ مليار دولار على ثلاث سنوات تنتهي في شباط ٢٠٠٥.
وتعهدت انقرة حينذاك ببدء برنامج اصلاحات جذرية في اطار خطة تقشف.
وتحسن الاقتصاد التركي بشكل ملحوظ العام الماضي لكن يخشى بعض المراقبين تدهورا في الوضع في حال قررت الحكومة تليين سياسة الميزانية.
ويفترض ان تسدد تركيا مبلغ عشرين مليار دولار بحلول العام ٢٠٠٧ موعد انتهاء مدة الاتفاق الجديد على ما اوضح الوزير.
وشدد مقدم على ان هذا الاتفاق الذي تم التفاوض بشأنه على مدى عدة اشهر لا يزال يحتاج الى موافقة مجلس ادارة صندوق النقد الدولي. ورحب بالتقدم الهائل الذي حققه الاقتصاد التركي بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٥ ولا سيما في مجال النمو ومكافحة التضخم.
لكنه دعا الحكومة التركية الى مواصلة الاصلاحات الهيكلية لاعتماد سياسة ضريبية صارمة لخفض مستوى الدين المقدر بحوالى ٢٢٠ مليار دولار في تشرين الاول اي ثمانين بالمئة من اجمالي الناتج المحلي.

الوكالة الاميركية للتنمية الدولية مرتاحة لاعادة الاعمار في العراق

اعتبر مدير الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (يو اس ايد) ان اعادة أعمار العراق شهدت تقدما مذهلا رغم الانتقادات حول بطء هذا البرنامج.
وقال اندرو ناتسيوس في بغداد ان اعادة اعمار اوروبا (بعد الحرب العالمية الثانية) استغرقت ست سنوات وقد مرت سنة ونصف السنة فقط على بدء اعادة البناء في العراق.
ومضى يقول انا مذهول بالتقدم المحرز.
وأكد ناتسيوس على ان الجزء الاكبر من عملية اعادة الاعمار التي تشارك فيها منظمته لا يظهر للعيان.
وأشار في هذا الاطار الى بناء مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية وجامعات وانظمة قيم تؤدي الى قيام حكومة ديموقراطية ووسائل اعلام وبنى تحتية قانونية لتشجيع الاستثمارات.
واقر ناتسيوس ان المسلحين الذين يواصلون نشاطهم منذ سنة ونصف السنة بعد سقوط نظام صدام حسين احرزوا تقدما بطيئا.
لكنه اشار الى ان الكثير من المناطق في البلاد لا تطالها اعمال العنف وتشهد عملية اعادة الاعمار.
وعملية اعادة اعمار العراق مشروع ضخم للغاية. فقد تعرضت البنى التحتية العراقية لاضرار فادحة خلال اجتياح قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة للبلاد. وسبق لها ان شهدت تدهورا خلال ١٣ عاما من العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة على العراق بعد اجتياحه الكويت العام ١٩٩٠.
وأقرت الولايات المتحدة العام الماضي منحة قدرها ٤،١٨ مليار دولار للمساعدة على اعادة اعمار البلاد.
وتلقت يو اس ايد حتى الان ٣،٥ مليارات دولار من هذا المبلغ وانفقت ٢،٤ مليارات منها.
وتعمل هذه المنظمة على عشرات المشاريع في العراق بينها اعادة بناء مطار بغداد وتأهيل مرفأ مدينة البصرة في الجنوب واصلاح شبكة الكهرباء والمياه وتحسينات في مجال الصحة والتربية والزراعة.
وقال مدير يو اس ايد ان منظمته تشارك في حوالى تسعة الاف مشروع. وقد ضخت ٨٦ مليون دولار في منظمات مثل المعهد الوطني الديموقراطي والمعهد الجمهوري الدولي، لمساعدة العراقيين على تنظيم الانتخابات المقررة في ٣٠ كانون الثاني المقبل.
وأوضح ان الانتخابات العامة التعددية وهي الاولى في العراق منذ ٥٠ عاما تقريبا ستؤثر على مخططات المقاتلين.
وقال وزير النفط ثامر عباس غضبان ان عمليات التخريب الاخيرة اثرت على توزيع المحروقات في السوق الداخلية في محاولة لعرقلة الانتخابات.
وأسف وزير التخطيط مهدي الحافظ الخميس لبطء التمويل في مجال إعادة الاعمار معترفا بان غياب الامن يؤثر سلبا على هذا البرنامج.
وشدد الحافظ على ان قيمة الالتزامات الدولية التي حررت لا تصل الى ثلاثة مليارات دولار.
وقال ضابط اميركي من جهته اخيرا ان اعادة اعمار البلاد تحت أشراف الجيش الاميركي هي رهينة الامن في البلاد.
وشدد الجنرال توماس بوستيك قائد سلاح الهندسة في الجيش الاميركي على ان الامن واعادة الاعمار متلازمان.

التضخم والنمو في تركيا تحت السيطرة لكن الدين العام لا يزال مقلقا

في حين أحكمت تركيا سيطرتها على معدل التضخم وتشهد حاليا نسبة نمو قوية، يشدد الخبراء على انه ما زال يتوجب عليها الحد من حجم الدين العام الهائل واجراء عملية اصلاح عميقة على مستوى الادارة اذا ما قرر الاتحاد الاوروبي في ١٧ كانون الاول بدء مفاوضات انضمامها اليه.
وتجدر الاشارة الى ان تركيا انطلقت على الصعيد الاقتصادي من مستويات متدنية جدا لتبلغ هذا الحد. فقد واجهت في العام ٢٠٠١ اسوأ ازمة مالية في تاريخها ادت الى تقلص اجمالي الناتج الداخلي بنسبة ٥،٧٪ مما اسفر عن دفع معدل التضخم الى الارتفاع بقوة ورمي مئات الاف الموظفين في الشارع. وتوجب عليها بالتالي ان تمر عبر اجراءات صارمة جدا للافلات من الافلاس.
واتجهت الدولة التركية صوب الامور الاهم عبر اعادة الرسملة وتنقية نظام مصرفي على شفير الانهيار وهذا ما ادى الى زيادة كبيرة في الدين العام الذي انتقل من ٥٠٪ الى ١٠٠٪ من اجمالي الناتج الداخلي.
ومع مسارعة صندوق النقد الدولي لنجدتها بمنحها قروضا بقيمة ١٦ مليار دولار، تمكنت انقرة فيما بعد من تركيز اهتمامها في السيطرة على التضخم والتي اعتبرت اولوية وطنية.
ورفع البنك المركزي التركي الذي استقل اخيرا، معدلات الفائدة وانتهج سياسة نقدية متشددة في حين قامت الحكومة بالحد من نفقاتها. ونجم عن ذلك ان التضخم تراجع في العام ٢٠٠٤ الى ما دون عتبة ١٢٪ وتتوقع الحكومة النجاح في تثبيته عند ٤٪ من الان وحتى العام ٢٠٠٧.
الا ان الاقتصاد التركي المنزعج من مقاومة هذا الدواء الناجع، شهد نموا غير متوقع ينتظر ان يسجل اعلى مستوياته (١٠٪) في نهاية العام الجاري.
واعتبر سيف الدين غورسيل مدير القسم الاقتصادي في جامعة غلاتا سراي انها قنبلة اقتصادية حقيقية. وقال ان هذه القفزة مبنية على الاستثمار الخاص الذي زاد بنسبة ٦٠٪ في الفصل الاول من العام ٢٠٠٤ وعلى تحسن استهلاك السلع الدائمة وانطلاق الصادرات.
واستعاد اصحاب الشركات والمستهلكون الثقة لكن لا يزال ينبغي الكثير من العمل لارضاء الاتحاد الاوروبي.
وعلى جدول اعمال الحكومة التركية مشاريع ينبغي تحقيقها خلال العام ٢٠٠٥ وهي انجاز اصلاح النظام المصرفي -حيث بات دمج المجموعات الصناعية والاعلامية امرا شائعا- وتخصيص مؤسسات عامة كان ارجىء مرارا.
والادارة التركية الضاغطة بحسب بعض المحللين، ستنتقل من جهة اخرى الى العمل وفق القواعد الاوروبية - وقد قرر الاتحاد الاوروبي صرف ثلاثة ملايين يورو لرعاية مشاريع توأمة بين الادارات التركية ونظيراتها في الدول الاعضاء في الاتحاد.
والهدف الاول يكمن في الضمان الاجتماعي. فانظمة الضمان الثلاثة المفلسة جميعا، ترغم الدولة على تخصيص ١٥٪ من موازنتها السنوية لتغطية عجزها. وستحصل عملية دمج هذه الانظمة الثلاثة قبل ان يصار الى تخفيض حجم التقديمات وزيادة الاشتراكات.
وسيكون على الخزانة التي تكافىء التهرب الواسع من دفع الضرائب بزيادة الاعباء على كاهل اولئك الذين يبادرون الى تسديدها، ان تخضع هي الاخرى لعملية اصلاح تتيح لتركيا اخيرا جذب المستثمرين الاجانب.
ذلك ان البلد سيكون بحاجة للاموال السليمة لتخفيف قصور دولة انهك كاهلها عبء الديون التي تستحق في آجال قريبة والتي قدرت في تشرين الاول بـ٢٢٠ مليار دولار بالارقام الاجمالية، اي ٨٠٪ من اجمالي الناتج الداخلي.
والحكومة التركية التي ارغمها صندوق النقد الدولي على تخصيص فائض اضافي في الموازنة بنسبة ٥،٦٪ لخدمة الدين العام، عاجزة فعلا عن ادارة الاستثمارات.
وأوضح محلل مالي اوروبي طلب عدم الكشف عن هويته انه جهد يفوق الطاقة البشرية ولا مثيل له في العالم. وعلى سبيل المقارنة، فان البرازيل تصل بصعوبة الى تامين ٥٪ من الفائض والارجنتين ٣٪.
ورأى سيف الدين غورسيل ان السنوات الثلاث المقبلة حاسمة: في العام ٢٠٠٧، سيتم جعل نسبة الدين ٦٠٪ من اجمالي الناتج الداخلي وستمدد مواعيد استحقاقاته وسيكون بامكان الدولة ان تكتفي بتسجيل فائض في الموازنة من ٣٪. لم نخرج من النفق، لكننا نرى نورا في نهايته.